

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE
Paraissant au Catre (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 19

الحقوق

{ ادارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا }

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « امين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جمال الخاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غر شأدا غا ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفا

{ هذه الجريدة مقررة رسميا لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية }

القسم القضائي

{ ٤٤ }

استئناف مصر - جنائي ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩
النيابة - ضد - عوض مسيحه وآخرين
التزوير واستماله
انه وان كان القانون اعتبر استعمال الاوراق
اللزورة جريمة أصلية ومنفصلة كل الانفصال عن
جريمة التزوير الا انه يلزم لاعتبارها بهذه الصفة
جملة شروط فاذا لم تكن هذه الشروط متوفرة
كان الاستعمال معتبرا ركناً من اركان التزوير
الاصلي

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنيح والجنابات
المشكلة تحت رئاسة حضرة أحمد عفيفي بك
وبحضور حضرة مستر كوغان ومستر رويل
قضاة ومحمد توفيق نسيم أفندي مساعد النيابة
وعلي وهي أفندي كاتب الجلسه
أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ١٠٨٠ المقيده بالجدول
العمومي نمرة ١٤٣ سنة ٩٩
ضد

عوض مسيحه عمره ٤٥ سنة صناعته
سمسار مولود بالخرطوم ومقيم بمصر برابع
الصابور قسم الجماليه ومحبوس

خليل ابراهيم الطوبجي عمره ٢٥ سنة -
صناعته سمكري مولود بالخرطوم ومقيم بالزمالك
جيزه محبوس
أحمد محمد جمعه عمره ٤٠ سنة صناعته مكسر
زلط مولود بمصر ومقيم بالعباسيه محبوس
علي شلبي عمره ٤٠ سنة صناعته فكهاني
مولود ومقيم بدرب الحلقه قسم الدرب الاحمر
محبوس

محمد اسماعيل عمره ٢٥ سنة صناعته دخاخي
مولود بمصر ومقيم بجارة الشنواني قسم الجماليه
محبوس
سعيد علي عمره ٤٥ سنة صناعته مخدم
مولود بالسودان ومقيم بالزمالك جيزه محبوس
عبد زهران عمره ٥٨ سنة صناعته متسبب
مولود بالسودان ومقيم بالزمالك جيزه

محمد خليل المغربي عمره ٦٥ سنة صناعته
فلاح مولود ومقيم بناحية ميت سماس
أحمد حسين عمره ٧٠ سنة صناعته فلاح
مولود ومقيم بناحية ميت سماس
أحمد سيد احمد بزوز عمره ٤٥ سنة صناعته
فلاح مولود ومقيم بناحية ميت سماس

طه حسين الدري عمره ٤٥ سنة تلميذ
مولود ومقيم بكفر الطماعين قسم الجماليه
وانتدبت المحاماد عنهم ابراهيم عوض
أفندي وسليم بسترس أفندي وحسن الشمسي

أفندي ما عدا علي شلبي معين من قبله ابراهيم
الهلباوي بك ومحمد اسماعيل معين من قبله محمد أبو
شادي أفندي

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس
الجلسه وطلبات النيابة العموميه وأقوال المتهمين
والحاميين عنهم والاطلاع على أوراق القضية
والمدافله في ذلك قانوناً

حيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى
على آدم السوداني الغايب وسعيد علي وعبد
زهران وأحمد محمد جمعه وخليل ابراهيم الطوبجي
وعوض مسيحه وعلي شلبي ومحمد اسماعيل
ومحمد خليل المغربي وأحمد حسين وأحمد سيد
أحمد بزوز وطه الدري وعلي نصار وسيد سالم
وأحمد محمد البحيري ومحمد أحمد حسين ومحمد
مهدي الغايب واتهمت الاول بتزوير اعلام
شرعي أمام محكمة الجيزه الشرعيه بتاريخ ١٨
أغسطس سنة ٩٨ بثبوت وارث لمحمد آغا راشد
بان سمي نفسه ابراهيم راشد ولد المتوفي وذلك
بإشتراك العشرة الذين بعده والسادس والسابع
باستعمال الاعلام الشرعي المذكور مع علمهما
بتزويره وذلك بان أولهما باع بصفة انه ابراهيم
راشد واحد وعشرين فدان الى ثانيهما بمقتضى
الاعلام المحكي عنه في ٥ ربيع آخر سنة ٣١٦
والثاني المذكور أنذر الماليه والمديره بتاريخ
٢٣ أكتوبر سنة ٩٨ بتسليمه الاطيان مرتكبا

في الانذار على الاعلام الشرعي واتهمت السادس والسابع المذكورين بتزوير عقد صرفي بيع الاطيان المذكوره من أحدهما الاول وهو عوض مسيحه بصفة انه ابراهيم الى الثاني وهو علي شابي اضراً بالحكومته وذلك باشتراك الثاني عشر معه محرر العقد والاربعة اللذين بعده الموقعين عليه بصفة شهود واتهمت عوض مسيحه و خليل ابراهيم باستعمال طرق النصب والاحتيال على أحمد طاهر البقال حتى سلبا منه ثمانية وعشرين جنيه مصري في ١٦ مايو سنة ٩٨ بمبلغ ٩٥ غرش في ١٨ منه باشتراك محمد مهدي الاخير في ذلك واتهمت أيضاً عوض مسيحه و خليل ابراهيم المذكورين بشروعهما في النصب والاحتيال على محمد سلمان الفكهاني بقصد سلب خمسين جنيهاً أفرنكياً منه في ١٩ أكتوبر سنة ٩٨ وطاب عقاب المتهم الاول بالمادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات وعقاب العشرة الذين بعده بالمواد ١٨٩ و ١٩٠ و ٦٧ و ٦٨ منه وعقاب عوض مسيحه وعلي شابي بالمادة ١٩٢ و ١٩٣ منه وعقاب الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر بالمواد ١٩٣ و ٦٧ و ٦٨ منه وعقاب عوض مسيحه و خليل ابراهيم بالمادة ٣١٢ منه وعقاب محمد مهدي بالمادة المذكورة ٦٧ و ٦٨ من قانون العقوبات

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية حكمت بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ٩٩ و ٢٠ صفر سنة ٣١٧ طبقاً للمواد ١٢٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ٢٩٣ و ٣١٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ١٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات و ١٥٨ و ٢٢٤ غيابياً بالنسبة الى آدم آغا ومحمد مهدي وحضورياً بالنسبة الى باقي المتهمين أولاً على آدم آغا بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لجناية تزوير الاعلام الشرعي ثانياً على عوض مسيحه و خليل ابراهيم واحد محمد جمعه وعلي شابي ومحمد اسماعيل بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ثالثاً على سعيد علي وعبد زهران ومحمد خليل

واحد حسين واحد سيد احمد بالسجن الموقت لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاشتراك في ذلك التزوير رابعاً بحبس عوض مسيحه وعلي شابي مدة سنة واحده نظير استعمال الاعلام المزور خامساً بحبس عوض مسيحه وعلي شابي مدة ستة شهور وحبس طه الدري مدة شهرين نظير جناية تزوير العقد العرفي سادساً بحبس عوض مسيحه و خليل ابراهيم مدة ثلاث شهور وتغريم كل منهما ١٠١ قرش صاغ نظير النصب وحبس كل منهما أيضاً مدة شهر واحد وتغريمه ١٠١ قرش صاغ نظير الشروع في النصب سابعاً بحبس حسن مهدي مدة ثلاثة شهور وتغريمه ١٠١ نظير اشتراكه في النصب يختم لكل منهم مدة حبسه الاحتياطي والزمامهم بالمصاريف وان لم يدفعوا ياملوا طبقاً للقانون وقررت ببراءة ساحة كل من علي نصار وسيد سالم واحد ومحمد البجيري ومحمد احمد حسن

وحيث ان المحكوم عليهم حضورياً استأنفوا ذلك الحكم بتاريخ اول يوليو سنة ٩٩ و ٣ منه ونياية الاستئناف طلبت تأييده وحيث ان الاستئناف قدما في الميعاد القانوني فصارا مقبولين شكلاً

وحيث ان جريمة التزوير في أوراق رسمية والاشتراك فيها ثابت من التحقيقات التي حصلت في هذه الدعوى ومن الاسباب الموضحة في الحكم الابتدائي التي تأخذ بها محكمة الاستئناف وتعتبرها اسباباً لحكمها على كل من خليل ابراهيم وعوض مسيحه وعلي شابي ومحمد اسماعيل وعبد زهران واحد محمد جمعه وسعيد علي وحيث ان هذه التهمة غير ثابتة قبل كل من احمد سيد واحد حسين ومحمد خليل لان غاية ما ثبت اليهم هو شهادتهم بان محمد راشد آغا كان موجوداً ببلدتهم وتركها من مدة تقرب من الثلاثين سنة ولم يثبت عليهم حضورهم للمحكمة الشرعية أو أي عمل محضيري خلاف ما ذكر

وحيث انه لامنازعة في وجود محمد راشد

آغا في مديرية الحيزه في هذه المدة بما انه يمتلك أطيان بها فترى المحكمة براءة ساحتهم من هذه الجريمة

وحيث انه وان كان القانون اعتبر استعمال الاوراق المزورة جريمة أصلية ومنفصلة كل الانفصال عن جريمة التزوير الا انه يلزم لاعتبارها بهذه الصفة جملة شروط وهي غير متوفرة في هذه الدعوى واستعمال الاعلام الشرعي المزور لا يمكن اعتباره في هذه الواقعة الا ركناً من أركان التزوير الأصلي

وحيث ان تزوير العقد العرفي المنسوب لعوض مسيحه وعلي شابي وطه الدري لم تتوفر فيه شروط التزوير وغاية ما يمكن اعتباره أمراً متمماً للغاية المقصودة من تزوير الاعلام الشرعي فلذا يترأى للمحكمة براءة ساحتهم من هذه التهمة

وحيث ان تهمة النصب والشروع فيه ثابتة من التحقيقات ومن الاسباب المدونة بالحكم الابتدائي فيترأى للمحكمة تأييد الحكم المستأنف بخصوصهم

وحيث ان يترأى للمحكمة أن العقاب المحكوم به على المتهمين في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية شديدة بالنسبة لاحوال الدعوى وظروفها ويترأى تخفيفها

وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فبناء على هذه الاسباب

وبعد رؤية المواد ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٣٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٣٥٢ و ٢٠ و ٤٩ من قانون العقوبات الوارد نصها بالحكم المستأنف حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بالنظر لتهمة التزوير واعتبار الوقائع جريمة واحدة والحكم على عوض مسيحه و خليل ابراهيم بالسجن مدة ثلاث سنوات وبالحبس مدة سنتين على كل من احمد محمد جمعه وعلي شابي ومحمد اسماعيل وسعيد علي وعبد زهران يخضع للجميع مدة الحبس الاحتياطي وقررت ببراءة ساحة محمد خليل واحد حسين واحد سيد وطه الدري وتأييده

الحكم بالنسبة لتهمة النصب والشروع فيه والزم
المحكوم عليهم بالمصاريف متضامين وأن لم
يدفعوا يعاملوا طبقاً للمادة ٤٩ عقوبات

٤٥

د-وق جنج - ١٩ مايو سنة ١٠٠

النيابة ضد مرشدي خاطر

طلب الحق المدني

ان المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات
أجازت لكل من يدعي حصول ضرر له من
جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه ويقم
نفسه مدعياً بمقوق مدنية في أي حالة كانت
عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة
وتعتبر المرافعة أنها تمت متى أبدت النيابة
طلبها ودفع المتهم عن نفسه التهمة وسمعت شهادة
الشهود ثم أعلن رئيس الجلسة بقفل باب المرافعة
وصدور الحكم في القضية ولا فرق بين أن يكون
الحكم حضورياً بالنظر إلى التهم أو غيابياً وعليه
فاذا صدر حكم غيابي على المتهم بمقوبة فليس
لمن يدعي حصول ضرر له من الجريمة أن يدخل
مدعياً بحق مدني عند نظر الدعوى ثانية
بطريق المعارضة

محكمة دوق الجزية بجلستها العلنية المتعقدة

بهيئة بسراي المحكمة في يوم السبت ١٩ مايو
سنة ١٠٠ و ٢٠ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة
حضرة محمد إبراهيم أفندي قاضي المحكمة وبحضور
حضرات محمد أفندي نبيه عضو النيابة ومحمد
أفندي حامي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي
في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢٠ الواردة
الجدول نمرة ٧٢٨ سنة ٩٩

ضد

مرشدي خاطر سنة ١٩ شفال من محلة مالاك

حسن الدناصوري سنة ٤٥ فلاح من

محمد السلاوي عمدة

النيابة العمومية أتهمت كل من مرشدي

خاطر وحسن الدناصوري بتسميم جاموسي الحرمة
استيت درباله يوم ٩ اغسطس سنة ٩٩ بناحية محلة
مالاك وطلبت عقابهما على ذلك بمقتضى المادة
٣٣٠ من قانون العقوبات فالتهمان انكرا مانسب
اليهما وبعد ان سمعت المحكمة شهادة شهود
الاثبات طلب المتهمان تأجيل القضية لجلسة أخرى
لتعيين محام عنهما فاجابت المحكمة طلبهما بالجلسة
التي تحددت لم يحضر المتهمان وحكمت المحكمة
غايباً بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ٨٩ بحبس كل منهما
اربعة شهور ووضعهما تحت ملاحظة الضبطية
الكبرى مدة سنة والزمتهما بالمصاريف بالتضامن
وان لم يدفعوا يعاملوا بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات
فعارضاً بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٠٠ في الحكم
الغياي وفي أثناء نظر المعارضة أرادت المجني عليها
أن تدخل في القضية بصفة مدعية بحق مدني
ودفعت رسماً عن ذلك وأعلنت محمد السلاوي
لسماعه الحكم بأن يدفع لها هو وباقي المتهمين
بصفة تعويض مبلغ أربعة آلاف قرش صاغ
خلاف الطلبات التي تطلبها النيابة بالنسبة لمحمد
السلاوي المذكور فعارض المحاميان عن المتهمين
في قبول دخولها بهذه الصفة في الدعوى لأن
القضية منظورة بصفة معارضة وان الحرمة
المذكورة قد سمعت شهادتها أمام المحكمة وبني
الحكم عليها وأما النيابة فلم تعارض في دخولها

المحكمة

حيث أن مدار البحث ينحصر الآن في
معرفة ما اذا كانت الحرمة استيت درباله المجني
عليها لها الحق في الدخول بصفة مدعية بحق مدني
في أثناء نظر المعارضة من عدمه

وحيث ان المادة ٤٥ من قانون تحقيق
الجنايات اجازت لكل من يدعي حصول ضرر
له من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه
بهذا الشأن ويقم نفسه مدعياً بمقوق مدنية في
أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم
المرافعة

وحيث ان المرافعة تعتبر أنها تمت متى أبدت
النيابة طلباتها ودفع المتهم عن نفسه التهمة وسمعت

شهادة شهود ثم أعلن رئيس الجلسة بقفل باب
المرافعة وصدر الحكم في القضية (راجع المادة
٢٠٥ من قانون تحقيق الجنايات)

وحيث ان الاجراءات التي حصلت في هذه
القضية هي من هذا القبيل لان النيابة أبدت
طلباتها ودفع المتهمان عن نفسيهما التهمة ثم سمعت
شهادة شهود الاثبات وتأجلت القضية لجلسة أخرى
حتى ان المتهمين يعينا محامياً عنهما ولم يدر حضورهما
قفل باب المرافعة وصدر الحكم في القضية
المذكورة

وحيث انه بمجرد صدور الحكم في القضية
تعتبر المرافعة قد تمت سواء كان الحكم حضورياً
أو غايباً

وحيث انه مما يؤيد ذلك هو ما جاء بالمادة
٣٥٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي
التي قضت بأنه يجب على من يدعي بحق مدني
أن يقدم طلباته قبل الحكم في القضية والا يكون
طلبه مرفوضاً

وحيث ان المعارضة ولو أنها ترد القضية
للحالة التي كانت عليها أولاً الا ان البحث في
القضية يجب ان يكون منحصراً في الطلبات
السابق ايداعها وليس من العدل مفاجأة المعارض
بطلبات أخرى من شأنها تجسيم حالته سواء كان
من قبل النيابة أو من قبل مدع بحق مدني
لانه مع نظلم المعارض من حكم صدر عليه لا يصح
نبد هذا التظلم ظهيراً وزيادة العقوبة المحكوم بها
عليه

وحيث انه مما تقدم لا يكون للحرمة استيت
درباله الحق في الدخول بصفة مدعية بحق مدني
أثناء نظر المعارضة خصوصاً وان الحرمة المذكورة
دخلت في مبدأ الامر بصفة مدعية بحق مدني
ولما طلب منها أن تدفع الامانة فتنازلت عن ذلك
وسمعت شهادتها بعد ان حلفت اليمين وأبني على
شهادتها المذكورة وشهادة باقي الشهود الحكم
على المتهمين بالعقوبة فأرادت أن تنتهز هذه
الفرصة وتدخل في القضية عند المعارضة بصفة
مدعية بحق مدني لانها متحققة على حسب فكرها

ان يحكم لها بتمويض مادام ان المتهمين حكم عليهما بعقوبة (الامر الذي تأباه العدالة)

وحيث فضلاً عن ذلك فان المقرر قانوناً ان من دخل في القضية بصفة مدعي بحق مدني ثم تنازل ثانياً عن هذه الصفة لا قبل منه الدخول في الدعوى مرة ثانية في انسابها والرجوع الى ما تنازل عنه لانه لا يصح ان يكون المتهم آلة في يد أغراض هذا المدعي بالحق المدني (راجع دالوز ربرتوارباب قانون تحقيق الجنايات جزو ٢٨) وحيث انه متى تقرر ذلك تكون دعوى الحرمة استتبه درباله المذكورة قبل محمد السلماوي الذي ادخلته حديثاً في القضية غير مقبولة لان المبني على الفاسد قاسد

وحيث ولو انه من المقرر قانوناً ان تقديم الدعوى من المدعي بالحق المدني يجعل الدعوى العمومية محرمة والمحكمة ان تحكم بالعقوبة أو بالبراءة الا ان هذا المبدأ لا يجب اتباعه الا اذا كان شكل الطلب صحيحاً

بناء عليه

وبعد الاطلاع على المادة ٤ جنابات التي نصها يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جناية أو جنحة أو مخالفة ان يقدم شكواه هذا الشأن وبقيم نفسه مدعياً بمقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة حكمت المحكمة بحضور مرشدي خاطر وحسن الدناصورى وفي غيبة محمد السلماوي بعدم جواز دخول استتبه درباله بصفة مدعية بحق مدني في القضية الآن وبعدم قبول دعواها قبل محمد السلماوي الذي ادخلته في القضية والزم استتبه درباله بالمصاريف التي نشأت عن دخولها في القضية المذكورة

٤٦

بني سويف جزئي مدني ٨ مايو سنة ٩٠٠
خضرة بنت علي - ضد عبد الفتاح يوسف

الحلول في الدين

انه مع التسليم بان كل جزء من العين

المرهونة ضامن لجملة الدين ومع التسليم أيضاً بان الحلول يحول الدافع كافة الحقوق والامتيازات التي كانت للدين الاصلي غير ان هذا كله في محله اذا كانت الاملاك المرهونة لم ينقل بعضها بالشراء الى نفس الدافع اما وقد اشترى بعضها فانه يكون نفسه ملزماً بالدين بصفة كونه حائزاً لبعض المرهون ومن ثم يصبح حق الرجوع غير تام التأثير كما لو كان اجنبياً بالمره وما تقدم يتضح انه من الواجب توزيع جملة الدين على جميع اجزاء الدين بنسبة قيمة كل منها اذ لا يتيسر بغير ذلك تلافي الدور والتسلسل لان كل حائز لجزء من الدين اذا قام بوفاء بمجمل الدين يصبح محققاً بالرجوع على الباقيين

لذلك تقرر عند الشرح انه متى كان الحلول حاصلًا للمازم عن آخر بوفاء الدين فان هذا الحال محل الدين الاصلي لا يمكنه بالرغم من هذه الصفة ان يرجع على باقي المزمين الا بقدر نصيبهم من الدين فاذا اشترى شخص احدى الاعيان المرهونة ودفع كامل الدين المتوقع من أجله الرهن فلا يكون له الحق في استعمال دعوى الرهن قبل الحائزين لباقي الاعيان الا بنسبة قيمة كل من هذه الاعيان الاخرى والعين الحائز هو لها

محكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المنعقدة غلثاً بسراي المحكمة في يوم الثلاث ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨ تحت رئاسة حضرة احمد قححه أفندى القاضي وحضور أحمد شوقي أفندي الكاتب

أصدرت الحكم الآتي

في قضية الحرمة خضرة بنت علي عبد الله من صفط راشين المقيدة بالجدول سنة ٩٩ نمرة ٢٢٤٦ بتوكيل حسن أفندي عيسى الحامي

ضد

عبد الفتاح يوسف وعبد المطلب يوسف وجداوي شعبان المزارعين من صفط راشين ومحمد أفندي يس وكيل عن الاثنين الاول

وقائع الدعوى

طلبت المدعية بلسان وكيلها الحكم من باب أصلي باحقيتها خمسة فدادين وقبراطين واثني عشر سهم المينة بعريضة الدعوى والغاء اجراءات البيع المتطلبها عبد الفتاح يوسف وأخيه بالنسبة لهذا القدر والزامهما بالمصاريف واتعاب المحاماة واحتياطياً الزام جداوي شعبان البائع بان يدفع للمدعية مبلغ ٩٩٢٣ قرشاً مع المصاريف واتعاب المحاماة واركتكت على المستندات المقدمة منها والمسدعي عليهما الاولان طلبا بلسان وكيلهما رفض الدعوى واستمرار بيع الاطيان المطلوب نزع ملكيتها واركتكتا على مستندتهما والمذكرات المقدمة منها

المدعي عليه الثالث احال على الدعوى بما في محضر الجلسة

الحكمة

حيث ان العقد العرفي المحرر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣١٥ ومسجل بتاريخ ٤ ستمبر سنة ٩٧ نمرة ٧٢٩٢ تضمن ان جداوي شعبان باع الى هذه المدعية خمسة فدادين وقبراطين واثني عشر سهم بثمن قدره ١٠٤٠ قروش و ١٠ فسه صاغ مقبوض نقداً بيده من يد المشتري بالتام والكمال

وحيث ان جداوي شعبان معترف بهذا العقد ولكنه يزعم بأنه تحرر بصفة صورية على ان هذا الزعم غير مقترن بدليل فوجب نبذه ظهيراً ولا عبرة بالورقة التي قيل بصورها من ابراهيم السيد زوج المدعية لان هذه الورقة لا تكون خجة عليها خصوصاً وان مدلولها قد يكون دلالة على صحة البيع لا برهاناً على صوريته فلا أهمية حينئذ لها حتى على فرض صدورها عن المدعية

وحيث انه لا خلاف بين الخصوم في ان بعض هذه الاطيان وقدره ٢٠ قيراط و ٢٠ سهم الكائن ذلك في قبالي الحام وديمديه حصل التصرف فيه الى المدعية بدون ان يكون عليه

وان حل محل غيره فانه لا يطالب باقي الورثة الا بقدر نصيب كل منهم في الدين وهكذا شأن الضامن المتضامن فانه اذا ادى الدين فانما يرجع على الباقي بقدر انصباهم ليس الا

وحيث انه تبين من مفردات القضية ان الاطيان السابق توقيع الاختصاص عليها كما تقدم بيعت كلها تقريباً فن ذلك ١٦ سهم و ٥ قراريط و ٤ أفدنة قيمة ما اشترته المدعى ومن ذلك أيضاً ١٤ قيراط و ٣ أفدنة مشترى المدعى عليها الاولين اما الباقي وقدره ٢٠ سهم و ٩ قراريط و ٤ أفدنة فانه جدواي باع بعضه الى اولاده وبعضه مازال باقياً على ذمة

وحيث انه أنضح من الاقوال التي ابداهها اهل الخبرة في أودة المشورة ان الاطيان كلها متحدة من جهة الموقع والترتبة

وحيث انه بتوزيع الدين على مجموع الاطيان تبين أن الفدان الواحد يخصه ٧ جنيه ٩٧٤ مليم وبضرب هذه القيمة في ١٦ سهم و ٥ قراريط ٤ أفدنة مشترى المدعية مما كان مرهوناً يكون الحاصل ٣٣ جنيه ٧٧٨ مليم وهي القيمة التي يصح للمدعى عليها الاولين أن يستعملوا حق الرهن من أجلها قبل المدعية

وحيث أنه من الملاحظات السابق ايرادها تكون المدعية محقة في دعاوها من جهة ملكيتها للخمسة أفدنة وكسور وملزومه قبل المدعى عليها بطريق الرهن بمبلغ ٣٣ جنيه ٧٧٨ مليم وحيث أن من الواجب توزيع المصاريف بنسبة ما ذكر

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً أولاً باحقية المدعية للخمسة أفدنة والقيراطين والاثني عشر سهماً (١٢ سهم ٢ قيراطين و ٥ أفدنة) المدين موقعتها وحدودها في إعلان الحضور ثانياً بجعل اجزآآت نزع الملكية فيما يختص بالمدعية قاصرة المفعول على مبلغ ٣٣ جنيه ٧٨٨ مليم ثلاثة وثلاثين جنيه وسبعمائة ثمانية وسبعين ملياً ثالثاً بان يستبعد من نزع الملكية ٢٠ سهم و ٢٠ قيراط عشرين

اضطرا الى هداد قيمة الرهن ولذا طلبا الحكم عليه بما أوفياه عنه . المحكمة حكمت عليه حضورياً بملزوميته بذلك الدين وملحقاته بمقتضى الحكم الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ٩٨

وحيث انه بناء على قيام المدعى عليهما المذكورين بوفاء ذلك الدين بتلك الصورة كان منهما ان باشرأ اجراءات نزع الملكية على الاطيان المأخوذ عليها حق الاختصاص ما خلا ٣ فدادين و ١٤ قيراط المباع اليهما وقصداً بذلك ايفاء مجموع الدين وقدره ٩٧ جنيه و ٦١٧ وقد اوقف السبر في نزع الملكية على اثر رفع هذه الدعوى

وحيث أنه مع التسليم بان كل جزء من العين ضامن لجملة الدين ومع التسليم أيضاً بان الحلول يخول الدافع كافة الحقوق والامتيازات التي كانت للداين الاصلي غير أن هذا له محل اذا كانت الاملاك المرهونة لم ينقل بعضها بالشراء الى نفس الدافع اما وقد اشترى بعضها فانه يكون نفسه ملازوماً بالدين بصفة كونه حائزاً بعض المرهون ومن ثم يصبح حق الرجوع غير تام التأثير كما لو كان اجنبياً بالمرة ومما تقدم يتضح أن من الواجب توزيع جملة الدين على جميع اجزاء العين بنسبة قيمة كل منها اذ لا يفسر بغير ذلك تلا في الدور والتسلسل لان كل حاز لجزء من العين اذا قام بوفاء مجمل الدين يصبح محقاً بالرجوع على الباقي

وحيث أنه لذلك تقرر عند الشرح انه متى كان الحلول حاصلًا للملزم عن آخرين بوفاء الدين فان هذا الحال محل الدائن الاصلي لا يمكنه بالرغم عن هذه الصفة ان يرجع على باقي الملزمين الا بقدر نصيبهم في الدين فاذا اشترى شخص احدي الاعيان المرهونة ودفع كامل الدين للتوقع من أجله الرهن فلا يكون له الحق في استعمال دعوى الرهن قبل الحائزين لباقي الاعيان الا بنسبة قيمة كل من هذه الاعيان الاخرى والعين الحائز هو لها

وحيث انه مما يتصل بهذا البحث ان الوارث

سبق حقوق الغير اما الباقي وقدره أربعة فدادين وخمسة قراريط و ١٦ سهم فان المدعى عليهما الاولين يقولان بانه كان مرهوناً في جملة ١٢ فدان و ٥ قراريط و ١٦ سهم من جدواي الى الدائرة السنية حالة كون المدعية تمسكت بان الاربعة افدنه وكسور المذكورة ليست من ضمن المرهون للدائرة السنية

وحيث ان نتيجة الاعمال التي باشرها اهل الخبرة والتحريات التي أجراها افادت ان القدر المذكوراي ٤ فدادين و ٥ قراريط و ١٦ سهم لم تخرج عن كونها من ضمن الاطيان المقرر عليها حق اختصاص بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٩٥ للدائرة السنية فوجب التعويل على هذه النتيجة خصوصاً وأن قران الحال جاءت معزورة لها وحيث انه من الثابت ان الدائرة السنية استحصلت على حقوقها المتوقعة من أجلها الاختصاص وتبين انها هي والملحقات بلغت ٩٧ جنيه و ١٧٥ مليم ومن المؤكد ان المدعى عليهما الاولين هما اللذان قاما بوفاء هذا الدين بدليل وجود علم خبر في يدهما عن توريد التقديت الى خزينة الدائرة السنية وبدليل اكثر تأكيدها وهو اعتراف الدائرة في العقد الرسمي المحرر بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٩٨ نمرة ١٣٢٠ ان هذا الوفاء حصل من المدعى عليهما المذكورين ايفاء للمطلوب لها من جدواي شعبان فلا يعاب حيثئذ بما قاله المدعية من ان جدواي هو الذي سدد ذلك الدين

وحيث ان عقد ٢١ اغسطس سنة ٩٨ المذكور تضمن ان الدائرة السنية أحلت المدعى عليهما الاولين محالهما في حقوقها المكفولة بالاخصاص الرهن المتوقع على ١٢ فدان و ٥ قراريط و ١٢ سهم المملوكة لجدواي شعبان

وحيث انه انضح من الاوراق ان عبد الفتاح وعبد المطلب المدعى عليهما الاولين اللذين حلا محل الدائرة رفع دعوى امام هذه المحكمة قبل جدواي قالوا فيها انها كانتا اشتريامنه ٣ فدادين و ١٤ قيراط ولما اتضح لهما ان المبيع مرهون

قرباناً وعشرين سهماً الكاشه بقبالي الحمام وديمديه
رابعاً بالزام المدعي عليهم بشاي المصاريف ورفض
ما غير ذلك من الطلبات

﴿٤٧﴾

دسوق مدني ٢١ مايو سنة ٩٠٠
عبد الوهاب سليمان ضد محمد أبو الفتوح
المعارضه في الاحكام القيايه

ان علماء القانون عند تكلمهم عن الافعال
التي تعد تنفيذاً وتستوجب سقوط المعارضه اتفقوا
على ان التنفيذ يجب ان يكون حقيقياً وفعلياً أو
ان يكون من شأنه علم المدين بحصوله حق العلم
وقد قال بعضهم عند التكلم عن محضر عدم
وجود شيء عند المدين ان هذا المحضر يعد
عملاً من أعمال التنفيذ وقال البعض الآخر ان
هذا العمل هو من الاجراءات الاستعداديه
للتنفيذ ولا يكون من شأنه سقوط حق المعارضه
وقد ساد هذا الرأي الاخير وخصوصاً عند عمل
محضر عدم الوجود في غيبه المدين (راجع دالوز
ريتروار جزو ٢٩ من باب الاحكام القيايه)
بناء عليه يكون محضر عدم الوجود المعمول
ليس من أعمال التنفيذ بل هو من الاجراءات
الاستعداديه للتنفيذ وكذلك لا يعتبر من أعمال
التنفيذ التنبه على المدين عن يد محضر بدفع
الدين والانذار بنزع الملكية

محكمة دسوق الجزيمه بالجلسه المدينه
والتجاره المنعده علناً بسراري المحكمه في يوم
الاثنين ٢١ مايو سنة ٩٠٠ (٢٢ محرم سنة
١٣١٨)

تحت زيايه حضرة محمد ابراهيم افندي
قاضي المحكمه وبحضور مسيحه افندي عوض
كاتب جلسه صدر الحكم الآتي
في قضيه المعارضه المرفوعه من الشيخ
عبد الوهاب سليمان السلهامي بدسوق

ضد

الشيخ محمد أبو الفتوح جاد الله بدسوق
المقيدة بجدول سنة ٩٩ نمرة ٨٤٢

الشيخ عبد الوهاب سليمان السلهامي عارض
بتاريخ ٢ مارس سنة ٩٠٠ في الحكم القياي
الصادر من هذه المحكمه بتاريخ ١٢ يوليو سنة
٩٩ ومعلن اليه بتاريخ ١٤ اكتوبر من السنة
المذكورة القاضي بالزامه بان يدفع للمعارض
ضده مبلغ ١٢٧ غرش مع الزامه بالمصاريف
وبجلسه المرافعة لم يحضر المعارض المذكور
وحضر المعارض ضده وطلب الحكم برفض
المعارضه وقال ان الحكم المذكور أصبح نهائياً
لانه نفذه على المعارض وعمل محضر عدم وجود
وانذره أيضاً بنزع ملكية عقاراته وقدم للمحكمه
صورة الحكم وعليها محضر عدم وجود وقدم
انذار نزع ملكية

المحكمه

حيث ان المحكمه ترى البحث الآن في
أمرين أحدهما معرفة ما اذا كانت المعارضه
مقبولة شكلاً من عدمه وثانيهما هل الحكم القياي
في محله أم لا

عن شكل المعارضه

وحيث انه من المقرر قانوناً ان المعارضه في
الاحكام الصادرة في الغيبه في المواد المدينه
والتجاره تقبل لغايه الوقت الذي علم فيه الغايب
بتنفيذها (مادة ٣٥٩ مرافعات)

وحيث ان الخصم يعتبر ظالماً بتنفيذ الحكم
الصادر عليه في غيبته بمضي اربعة وعشرين
ساعه بعد وصول ورقه متعاقه بالتنفيذ لشخصه
أو لمحله الاصلي أو وصول ورقه مذكور فيها
حصول شيء من التنفيذ (مادة ٢٣٠)

وحيث انه لما كان القانون المصري لم
يعين الاجراءات التي تعتبر تنفيذاً للاحكام وجب
الرجوع الى أقوال علماء القانون والمادة الجارية
في ذلك

وحيث ان علماء القانون عند تكلمهم عن

الافعال التي تعد تنفيذاً ويستوجب سقوط حق
المعارضه اتفقوا على ان التنفيذ يجب ان يكون
حقيقياً وفعلياً أو ان يكون من شأن علم المدين
بحصوله حق العلم وقد قال بعضهم عند التكلم
عن محضر عدم وجود شيء عند المدين ان هذا
المحضر يعد عملاً من أعمال التنفيذ وقال البعض
الآخر ان هذا العمل هو من الاجراءات
الاستعداديه للتنفيذ ولا يكون من شأنه سقوط
حق المعارضه وقد ساد هذا الرأي الاخير
وخصوصاً عند عمل محضر عدم الوجود في غيبه
المدين (راجع دالوز ريتوروار ٢٩ من باب
الاحكام القيايه)

وحيث في هذا الحاله يكون محضر عدم الوجود
المعمول بتاريخ ٤ يناير سنة ٩٠٠ لتسجبه ليس
من أعمال التنفيذ بل انه من الاجراءات
الاستعداديه للتنفيذ وكذلك لا يعتبر من أعمال
التنفيذ التنبه على المدين عن يد محضر لدفع
الدين والانذار بنزع الملكية واذاً تكون المعارضه
مقبولة شكلاً

عن الموضوع

وحيث ان المعارض لم يقدم للمحكمه ما
يثبت صحة أوجه المعارضه المقدمه منه لعدم
حضوره بجلسه المرافعة وحيث ان يكون الحكم
القياي في محله ويتمين تأييده
قبضاً عليه

حكمت المحكمه بقبول المعارضه شكلاً
ويرفضها موضوعاً وتأييد الحكم القياي وألزمت
المعارض بالمصاريف التي نشأت عن عمل هذه
المعارضه

محكمة صدقا الجزية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ٦٧٦ سنة ٩٠٠
انه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ٩٠٠
الموافق ٣ ربيع سنة ١٢١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

يـصير الشروع في مبيع العقارات الآتي
بيانها ملك عبد المال محمد عبد القادر وفرغلي
احمد ومحمد عبد القادر الجميع من ناحية البربا
وفاء لسداد الدين المطلوب منهم البالغ قدره
١٢٠١ قرش و ٢٠ فضه صاغ مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق

وهذا البيع بناء على طلب الحرمة منجوده
نت سعيد حبشي من ناحية البربا وبناء على حكم
نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم ١٥
مايو سنة ١٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة ابيوط
الاھليه في يوم ١٠١٠٠٠٠٠ سنة ١٩٠٠ تحت نمرة ٤٢٧
وبيان المقارات كالآتي
ذراع نخيل

١٠٠ ٠٠ وهو منزل كان بناحية البربا مبني
دور واحد محدود من بحري
عائلة القتادله والقبلي بخت ابراهيم
والغربي علي ابراهيم والشرقي
طاحونة القتادله

١٠ ٠٠ وهو عشرة نخلات كانه شرقي البلد
مكلفين على فرغلي احمد عبد القادر
داير الناحية بالبربا المذ كورة ملك
المعان الهم جميعاً

١٠٠ ٦٠٠
والبيع يكون على قسمين ما هو المنزل قسم
ويفتح مزاده على مبلغ ٩٠٠ قرش باعتبار ثمن
الذراع الواحد قرش ونصف صاغ وما هو العشرة
نخلات قسم ثاني ويفتح مزاده عن النخلة الواحدة
٣٥ قرش

وشروط البيع واضحة بعريضة نزع الملكية
والحكم المودوعين بقلم كتاب محكمة صدفا
لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها
فمنى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة والمحل المحددين اعلاه
تجربراً في ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ و ٥ صفر
سنة ١٢١٨

مكتب أول محكمة صدفا

امضا

محكمة العياط الجزئية

اعلان

في قضية البيع نمرة ١٥٨ سنة ١٩٠٠
أنه في يوم الاحد أول يوليو سنة ١٩٠٠
الساعة ٩ أفرنكي صباحا

بجلسة المزايدات العمومية التي ستعقد بمحكمة
العياط الجزئية الكائن مركزها بسراي مديرية
الحيزة

ستباع بالمزاد العمومي الاطيان الآتي بيانها
تعلق سالم اسمعيل المزارع وقاطن بناحية البرميل
مركز الصف حيزه وهي فداناً واحداً ونصف
قيراط وحبه من فدان أطياناً خراجيه على الشيوخ
في ثلاثة عشر فدان و ٦ قراريط من فدان
وثمانية اسهم من قيراط من فدان أطياناً كائنة
بناحية البرميل ومينة كالآتي
س ط فدن

١٦ ٣ بحوض الجرن من مساحة حامد
سلام حدها البحري ورثة حسن
اسمعيل والغربي حوض ابو الزياح
والقبلي امبارك سلام والشرقي
سعيد ابراهيم

١٦ ٣ بحوض الكبير الوسطانة حدها
البحري ورثة عويس حسان
والقبلي امبارك سلام والغربي أبو
الرياح والشرقي سعيد ابراهيم

١٦ ١٢ بحوض سميره حدها الشرقي علي
سلام والغربي والقبلي ابراهيم
ابراهيم والبحري حوض الفمسه
بحوض سميره حدها البحري
علي سلام والغربي باقي حوضه
والقبلي والشرقي منصور عطا

٨ ٣ بحوض سميره حدها الغربي عطا
عطاء والقبلي ابو زيد ابراهيم
والبحري والشرقي منصور عطا

٤ ٢٢ ١ بحوض السروجيه حدها البحري

علي سلام والقبلي ورثة عامر
سلام والشرقي باقي حوضه والغربي
رعة الحشاش

١٦ ١٤ بحوض السروجية حدها البحري
ورثة سيد احمد صيام والقبلي
عامر سلام والشرقي باقي حوضه
والغربي رعة الحشاش

١٦ ١٧ بحوض السروجيه حدها البحري
ورثة محمد البهي والقبلي سليمان
مطر والشرقي حوض الدالي والغربي
باقي حوضه

١٦ ١ بحوض خيس حدها البحري
عثمان حواش والقبلي جرجس
التجار والشرقي بورفساد والغربي
باقي حوضه

٧ ١ بحوض خيس حدها البحري علي
سلام والقبلي المذكور والشرقي باقي
حوضه والغربي حوض

١٢ ٦ بحوض الدالي حدها القبلي علي
سلام والبحري ورثة محمد الوكيل
والشرقي جبل والغربي طريق
بحوض الزاره الكبرى مساحة ٣

١٢ ٤ ١٢ بحوض الاشدة حدها الشرقي
بدوي ابراهيم والغربي محمد خليفه
والبحري حوض عوف والقبلي
حوض خيس

٨ ١٨ بحوض الحبشي حدها البحري
والقبلي ورثة عبد الرحمن خاطر
والشرقي حوض الرزقه والغربي
رعة الحشاش

٨ ٦ بحوض الدير القبلي حدها البحري
حامد عامر والقبلي مصطفى جبريل
والغربي أطيان الحرمان والشرقي
باقي حوضه

حرر في يوم الثلاثاء ٥ يونيه سنة ٩٠٠
 كاتب اول المحكمة
 محمد يوسف

اعلان

بيع مواشي محجوزه
 بمحكمة ميت غمر الجزئية

انه في يوم الخميس ١٤ يونيه سنة ٩٠٠
 الساعة ٤ عربي نهاراً بناحية ادليله بمركز ميت غمر
 سيصدر الشروع في بيع جاموسه سوده
 شعله وحمار تعلق عبده حسن عامر من ادليله
 السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٧ ديسمبر
 سنة ٩٩ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت
 غمر بتاريخ أول يونيه سنة ٩٩ وقاه للمبلغ ٧٦
 قرش بناء على طلب عطيه محمد حواش من
 مشاه صيره

فكل من له رغبة في المشتري عليه أن
 يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن برسى
 عليه المزاد يدفع الثمن فوراً ليد حضرة المحضر
 المعين للمبيع وأن تأخر يعاد البيع على ذمته
 ويلزم بالفرق

تحريراً ببيت غمر في ٥ يونيه سنة ٩٠٠
 نائب الباشمحضر ببيت غمر
 حنا بسخرون

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
 في عام ١٨٩٩ من مدنية وتجارية وجنائية
 ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
 واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
 حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
 يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة
 مجلدة هو مبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
 و١٣٠٠ لخالقهم

(طبع بالمطبعة العمومية)

المذكور المودوع بقلم كتاب المحكمة لمن يريد
 المشتري الاطلاع عليه وقما يريد
 واقتتاح المزاد يكون على مبلغ ١٢٠٠ قرش
 صاغ بخلاف المصاريف
 تحريراً بقلم كتاب المحكمة في اول يونيو سنة ٩٠٠
 كاتب المحكمة
 يوسف محمد

محكمة ميت القمح الجزئية

اعلان بيع

في قضية نمرة ٤٢٣ جدول سنة ٩٠٠
 نشرة أولى

بمحكمة البيوع العامة التي ستعقد بسراري
 المحكمة بميتا القمح في يوم الاربعاء ٤ يولييه
 سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصدر الشروع في بيع العقار الآتي تعلق
 بدويه بنت سيد احمر سلامه وسيده بنت شريفه
 من الصانفين

وهو أولاً ١٨ قيراط من فدان اطيان
 خراجية بمحوض البحيرة بالناحية ملك الحرمة
 بدويه بمحدها من بحري ترعة مياه ومن غربي
 ورثة محمد عبد الهادي ومن قبلي باقي اطيان
 اولادها ومن شرقي اطيان اولاد حسين سلامه
 ثانياً ٤ قراريط من فدان ملك الحرمة سيدة
 بنت شريفه بمحوض العامود بمحدها من بحري
 مسقة مياه ومن غربي ورثة احمد داوود ومن
 قبلي محمد عبد الهادي وشرقي باقي الاطيان

وهذا البيع بناء على طلب محمد اندي صبري
 بصفته باشكاتب محكمة الزقازيق الاهلية وقاه
 لمبلغ ٢٨ جنيه و ٦٥١ ملهم والمصاريف

وشروط البيع واضحة في حكم نزع الملكية
 الصادر من محكمة ميتا القمح الجزئية في ٢٣ مايو
 سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة الزقازيق الاهلية
 في ٢٥ منه تحت نمرة ٢٦١ ومودوع بقلم كتاب
 المحكمة لمن يريد الاطلاع عليه

فكل من له رغبة في المشتري فليحضر في
 الميعاد المحدد

١٠ ١٢ بمحوض الدبر القبلي حدها البحري
 ورثة خلف انصارو القبلي ورثة علي
 سلام الغربي ناحية الحرمان والشرقي
 باقي حوضه

١ ٤ ٤ بمحوض التجاره حدها الشرقي
 حسين الشال والغربي علي سلام
 والبحري حوض الدبر القبلي
 والقبلي باقي حوضه

٨ ٢٠ بمحوض التجارة حدها الغربي
 امبارك سلام والشرقي علي سلام
 والبحري حوض الدبر القبلي
 والقبلي باقي حوضه

٢٢ ٤ بمحوض الساحل حدها البحري
 اسمعيل سالم والقبلي محمد مطر
 والغربي اسمعيل سالم والشرقي
 خليفه علي

١٧ ٨ بمحوض الساحل الوسطاني حدها
 البحري حماد عامر والقبلي محمد
 الشرفاوي والشرقي المحادة والغربي
 جبريل سالم

٩ ٨ بمحوض الساحل القبلي حدها
 الغربي محمد عبد الله والشرقي
 اولاد الرياح والبحري باقي حوضه
 والقبلي بور فساد

١٢ بمحوض دار الناحية حدها البحري
 علي سيد والقبلي طريق والشرقي
 بدوي ابراهيم والغربي سيد
 احمد جيجا

س ط فدن
 ١٣ ١٦ ٨

وهذا البيع بناء على طلب الحرمة فاطمه
 بنت اسمعيل سالم القاطن بناحية الحرمان ومتخذة
 لها محلا مختاراً مكتب محمد اندي ريوحي المحامي
 بمصر

وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه
 المحكمة بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٠٠
 وأن يكون البيع بالشروط الواضحة بالحكم